مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٦) العدد (٣)
الإصدار الواحد والعشرون
٢٠٢٥ (١-٤)

الإمارات بين العولمة الرقمية والهوية الوطنية: كيف يوازن الذكاء الاصطناعي بين الحداثة والموروث الثقافي؟

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

د. رانيا شاهين
أستاذة جامعية في كلية التقنية العليا، الشارقة.
نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٥ يوليو ٢٠٢٥م

في بوتقة التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم الرقمي، ومع الابتكارات التقنية التي تُعيد تشكيل ملامح حياتنا اليومية، أصبح الذكاء الاصطناعي ركيزةً أساسيةً يعتمد عليها الأفراد والمجتمعات. ومع تزايد اعتماد الدول على التكنولوجيا الرقمية لتحقيق الريادة في مختلف المجالات، يبرز التساؤل الأهم: كيف يمكن دمج التكنولوجيا المتقدمة بالهوية الوطنية دون الإخلال بجوهرها؟ وكيف يمكن تحقيق التقدّم والسبق في مختلف المجالات؛ دون المساس بثوابت الهوية الوطنية؟

في ظل هذه التساؤلات، تسعى دولة الإمارات جاهدةً إلى تحقيق توازنٍ دقيقٍ بين التكنولوجيا والهوية الوطنية؛ بهدف تبنّي استراتيجياتٍ متقدمةٍ تضمن لها الريادة في المجالات التقنية الحديثة، مع المحافظة على القيم والثوابت الوطنية التي تُشكِّل جوهر هويتها. لكن يبقى التحدي الأهم: كيف يمكن الاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة، دون الإخلال بمكوّنات الهوية الوطنية، بل تعزيز حضورها وترسيخها في مختلف جوانب الحياة؟

يُعدّ التعليم الرقمي سلاحًا ذو حدّين وأداةً لتطوير وبناء مهارات المستقبل؛ فقد شهد قطاع التعليم تطورًا هائلًا مع ظهور التعليم الرقمي، لا سيما بعد جائحة كوفيد-١٩، حيث أصبح التعلم الإلكتروني أحد المحاور الأساسية في النظم التعليمية الحديثة، التي أحدثت نقلةً نوعيةً في توسيع نطاق المعرفة وبلوغها، فلم يبقَ المحتوى التعليمي حكرًا على زمنٍ أو فئة، بل أصبح متاحًا عبر شبكة الإنترنت؛ مما يُعزّز مبدأ التعليم للجميع.

وفي إطار رؤية الإمارات المستقبلية، كانت من أوائل الدول التي استثمرت في التعليم الرقمي، حيث أطلقت مبادرات استراتيجية تهدف إلى دمج التكنولوجيا في المناهج الدراسية؛ لضمان جودة التعليم وتكافؤ الفرص لجميع الطلاب. وقد برزت الإمارات كنموذجٍ رائدٍ في تبنّي التقنيات التعليمية الحديثة، وإطلاق حزمةٍ من المبادرات الرقمية، مثل: منصة "مدرسة"، ومنصة "التعليم الذكي"، التي تتيح آلاف الدروس المجانية للطلاب باللغة العربية؛ مما يُسهم في تحقيق العدالة التعليمية. كما أدّى دمج الذكاء الاصطناعي في التعليم إلى تطوير تجارب تعلّمٍ شخصيةٍ ناجمةٍ عن تحليل أنظمة الذكاء

الاصطناعي لأداء الطلبة؛ مما يسهّل تقديم محتوى تعليمي منسجمٍ مع احتياجاتهم الفردية، وتحفيز التفكير النقدي والابتكاري لديهم.

إلى جانب ذلك، يُعَدّ الواقع الافتراضي والواقع المعزز من أبرز التقنيات الحديثة في مجال التعلّم؛ حيث أصبح بإمكان الطلاب التفاعل مع المحتوى التعليمي بأسلوبٍ أكثر تشويقًا، مثل: استكشاف الحضارات القديمة في بيئةٍ افتراضية، أو إجراء تجارب علميةٍ دون الحاجة إلى مختبراتٍ فعلية. ولتعزيز تجربة التعلم، تعمل دولة الإمارات على تطوير بيئات تعليمية رقمية متكاملة، حيث تم دمج تقنيات الواقع الافتراضي في بعض المدارس والجامعات، مما يتيح للطلاب تجربة تعليمية أكثر تفاعلية وابتكارًا. على سبيل المثال، توظف جامعة أبوظبي تقنيات الواقع الافتراضي والواقع المعزز؛ لتمكين الطلبة من استكمال الجوانب العملية في برامجهم الهندسية عن بُعد؛ مما يتيح لهم تجربة تعليمية غامرة تعزز من مهاراتهم التطبيقية.

بالإضافة إلى ذلك، استخدمت أكاديمية جيمس العالمية في دبي تقنية الواقع الافتراضي؛ لخلق تجارب تعليمية غامرة، مثل: استكشاف الأعمال الفنية والحضارات القديمة؛ مما يثير فضول الطلاب ويعزز تفاعلهم مع المواد الدراسية.

ومع هذه الفرص الواعدة، تتجه الإمارات نحو تطوير نموذجٍ تعليميٍ متكاملٍ يستفيد من التكنولوجيا دون أن يفقد جوهر التفاعل البشري، مما يمكّن الطلاب من بناء مهاراتٍ أكاديميةٍ واجتماعيةٍ متوازنة، تواكب تحديات المستقبل، وتحافظ على القيم الثقافية في آنٍ واحد.

في خضم مواكبة توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في شتى مجالات الحياة، برزت إشكالية استخدامه في عمليات التوظيف بشكلٍ متزايد، خاصةً في كبرى الشركات التي تعتمد على خوارزميات تحليل البيانات لاختيار المرشحين المناسبين. ووفقًا لإحصائية نشرتها جمعية إدارة الموارد البشرية(SHRM) ، فإن ٢٥٪ من المؤسسات تستخدم الذكاء الاصطناعي في عمليات التوظيف، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٤٢٪ في الشركات التي تضم أكثر من ٥٠٠٠ موظف. وتشير دراسات حديثة إلى أن ٨٥٪ من أصحاب العمل وظّفوا الذكاء الاصطناعي في عملية التوظيف؛ مما وفّر الوقت وزاد من كفاءة عملياتهم، وهذا ما لمسناه في جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية وغيرها من جامعات وكليات الدولة. الأمر الذي يدعم من فعالية هذه التقنيات في تحسين الإنتاجية وتقليل الجهد البشري المطلوب في عمليات الفرز والاختيار.

ومع ذلك، لا تزال هناك مخاوف من أن تؤدي هذه التقنيات إلى تحيزات قد تعيق تكافؤ الفرص في سوق العمل. فعلى سبيل المثال، يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي، عند تدريبها على بيانات غير متوازنة أو إعطائها أوامر غير واضحة، أن تعكس التحيزات البشرية؛ مما يؤدي إلى استبعاد فئات معينة من الوظائف. ولتجنب هذه الإشكالية، بدأت العديد من الدول في فرض معايير لضمان الشفافية في توظيف الذكاء الاصطناعي، وقد سبقت الإمارات في وضع ضوابط واضحة تضمن العدالة في سوق العمل، وتمنع التحيز في

عمليات التوظيف، مما يجعلها نموذجًا يُحتذى به في هذا المجال.

وفي إطار هذا التوجّه، أطلقت الإمارات مبادرات وطنية لتعزيز مهارات الذكاء الاصطناعي في سوق العمل، مثل: البرامج التدريبية التي تهدف إلى تأهيل المواطنين لاستخدام التقنيات الحديثة بطرقٍ تزيد من تنافسيتهم في سوق العمل العالمي. كما تعمل الحكومة على تعزيز تكامل الذكاء الاصطناعي مع العنصر البشري، بحيث يكون وسيلة داعمة وليست بديلًا للقرارات القائمة على الخبرة البشرية، مما يؤكد فعالية التقنية في التوظيف، ويحدّ من مخاطر التحيز.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي واحدة من أقوى الأدوات المؤثرة على تكوين الرأي العام وتوجهاته في المجتمعات، حيث يعتمد العديد من الأشخاص على هذه المنصات كمصدر رئيس للأخبار والمعلومات. لكن تكمن الإشكالية في أن الخوارزميات المصممة لتقديم محتوى مخصص للمستخدمين قد تخلق "غرف صدى" تجعل الأفراد يتعرضون فقط للمعلومات التي تتوافق مع آرائهم المسبقة؛ مما يقلل فرصة تنوع وجهات النظر.

وفي هذا السياق، تواجه الدول تحديًا كبيرًا في الحد من انتشار المعلومات المضللة، حيث تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دورًا مزدوجًا؛ فهي من جهة تُسهم في نشر المعرفة والتوعية، ومن جهة أخرى تُستخدم كأداة لنشر الأخبار المزيفة والمضللة؛ مما قد يؤثر على استقرار المجتمعات. ولمواجهة هذه التحديات، تعمل الإمارات على تعزيز الوعي الرقمي لدى مواطنيها بدمجه في المناهج التعليمية الجديدة؛ بهدف تنمية مهارات التحقق من المعلومات ومكافحة الأخبار المزيفة.

وفي إطار جهودها لتعزيز بيئة رقمية آمنة، تسعى الإمارات إلى توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل المحتوى الرقمي؛ مما يساعد في الحد من انتشار الشائعات والمعلومات المضللة، استنادًا إلى القوانين الصادرة عن الدولة في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية، ومنها القانون الاتحادي رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١ بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، حيث يتم فرض عقوبات تشمل الحبس والغرامات المالية الكبيرة على المخالفين.

يعكس ذلك التزام الإمارات بتطوير بيئة رقمية موثوقة وآمنة، عبر إجراءات صارمة تهدف إلى حماية المجتمع من المعلومات المزيفة، وتعزيز استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بوعي ومسؤولية.

تُعدُّ استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي ٢٠٣١ خطوةً محوريةً في مسيرة التحوّل الرقمي للدولة، وتهدف إلى تعزيز مكانة الإمارات كواحدة من الدول الرائدة عالميًا في هذا المجال. وقد سعت الاستراتيجية إلى دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات الحيوية، مع مراعاة الحفاظ على القيم الثقافية والمجتمعية للدولة؛ فقد شملت هذه الاستراتيجية القطاعات الحيوية في الدولة، مثل: الصحة، والتعليم، والأمن، والفضاء، والطاقة المتجددة، وغيرها. كما تركز الاستراتيجية على تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز البحث والتطوير في مجالات الذكاء الاصطناعي.

علاوة على ذلك، تُولي دولة الإمارات اهتمامًا كبيرًا بتأهيل الكوادر الوطنية المتخصصة في الذكاء الاصطناعي عبر برنامجها الوطني. حيث أطلقت برامج تعليمية وتدريبية تهدف إلى تأهيل الشباب الإماراتي للعمل في المجالات التقنية، وتمكينهم من المساهمة الفعّالة في بناء مستقبل رقمي مزدهر. فعلى سبيل المثال، تم توقيع اتفاقية مع شركة Dell" "EMCلتدريب ٥٠٠ طالب إماراتي في مجال الذكاء الاصطناعي؛ بغية تطوير مهاراتهم وتزويدهم بالمعرفة اللازمة للمشا ركة في هذا القطاع الحيوي.

هذه الجهود المتكاملة تعكس التزام الإمارات بتبني أحدث التقنيات مع الحفاظ على هويتها الوطنية، وتؤكد سعيها الدؤوب لتحقيق التوازن بين الابتكار والهوية

استنادًا إلى ما سبق، تسعى دولة الإمارات إلى بناء مستقبل رقمي بهوية وطنية عبر اعتماد مجموعة من الحلول الجوهرية التي تضمن تحقيق التوازن والاستدامة، ومن أبرزها:

-

١- تعزيز البنية التحتية الرقمية لضمان تطبيقات تقنية مستدامة تحترم القيم الوطنية.

٢- إعادة صياغة المناهج التعليمية لدمج المهارات الرقمية مع القيم الثقافية في المدارس والجامعات.

٣- سنّ قوانين صارمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي لحماية الخصوصية، ومنع التحيزات المحتملة، وضمان الشفافية والعدالة الرقمية.

٤- تعزيز الابتكار في البحث العلمي عبر دعم مشاريع الذكاء الاصطناعي التي تحافظ على الهوية الوطنية.

٥- نشر الوعي الرقمي عبر حملات وطنية تهدف إلى توجيه الأفراد نحو استخدام التكنولوجيا بوعي ومسؤولية.

٦- تعزيز المحتوى العربي الرقمي لضمان حضور أقوى للغة العربية والثقافة المحلية عبر الإنترنت.

٧- تطوير منصات وطنية للتواصل الاجتماعي، وتقليل الاعتماد على الشركات الأجنبية، بما يعزز الاعتماد على الكفاءات الوطنية، ويعمّق الهوية الثقافية للدولة.

٨- تمكين الشركات الناشئة في الذكاء الاصطناعي، بما يرسّخ ريادة الأعمال في التكنولوجيا، ويحافظ على الهوية الوطنية.

أبانت الخطوات الحثيثة التي اتخذتها الإمارات عن التزامها العميق بمنهجية الابتكار في خدمة الهوية الوطنية، مما جعلها نموذجًا عالميًا في تحقيق التوازن بين التحول الرقمي والحفاظ على الموروث الثقافي. فمن خلال استراتيجية الذكاء الاصطناعي ٢٠٣١، وإعادة صياغة المناهج التعليمية، وتعزيز المحتوى العربي الرقمي، وتطوير السياسات التنظيمية، استطاعت الإمارات توظيف التكنولوجيا لتعزيز هويتها الوطنية بدلًا من تهديدها.

وقد أثبتت هذه السياسات المتبعة والاستراتيجيات الواضحة أن تحقيق التقدم التكنولوجي لا يعني المساس بالهوية الثقافية، بل يمكن أن يكون أداة لتعزيزها. وبينما تستمر الإمارات في تطوير منظومتها الرقمية، يبرز التحدي الأكبر أمام دول العالم اليوم: كيف يمكن الاستفادة من هذه التجربة الرائدة لتحقيق مستقبل رقمي يحترم التنوع الثقافي ويحفظ الهويات الوطنية؟